الفنادق
فنادق التجار المسيحيين في الدولة الحفصية

ناصر **جبار**
(جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر)

BIBLID [1133-8571] 16 (2010) 77-89

Resumen: "*Al-fanādiq*. Los fondacs de los comerciantes cristianos en la dinastía *ḥafṣī*". Este artículo trata de arrojar luz sobre la institución de los fondacs en el Magreb oriental gobernado por la dinastía *ḥafṣī* entre los siglos séptimo y décimo de la Hégira, abordando en primer lugar el origen y sentido técnico del término para pasar después al análisis de su contenido y sus características principales.

Palabras clave: Fondac, dinastía *hafsī*, historia del Magreb oriental

Abstract: "The *fanādiq*. *Fanādiq* of Christian traders in the *ḥafṣī* dynasty". This paper seeks to throw light on the institution of *fanādiq* from seventh to tenth Islamic centuries, dealing firstly with the origins and technical meaning of the word, providing thereafter and scrutiny of its contents and main features.

Key words: *Fanādiq*, *ḥafṣī* dinasty, history of Eastern Maghreb.

ملخص البحث: يسعى هذا البحث إلى تسليط بعض الضوء على مؤسسة الفنادق في المغرب الأدنى الذي كانت تحكمه الأسرة أو الدولة الحفصية فيما بين القرن السابع الهجري والقرن العاشر الهجري. وسنبدأ هذا بدراسة أصل الكلمة ومعناها الاصطلاحي، وننهيه بتحليل طبيعة المؤسسة وأهم ملامحها.

كلمات مفاتيح: الفنادق، الدولة الحفصية، تاريخ المغرب الأدنى.

تمهيد

تمثل نهاية الدولة الموحدية في الغرب الإسلامي خلال القرن السابع الهجري الموافق للقرن الثالث عشر الميلادي، وقيام الدول الثلاثة الكبرى – الحفصية في المغرب الأدنى والزيانية في المغرب الأوسط والمرينية في المغرب الأقصى – على أنقاضها نقطة تحول كبرى في علاقات هذا الجزء المهم من العالم الإسلامي مع القوى المسيحية في الغرب الأوروبي بصفة عامة والجانب التجاري منها بخاصة؛ وذلك نظرا للتسهيلات التي وضعتها هذه الدول الجديدة لصالح التجار المسيحيين والتي أزالت بها جل الصعوبات والتعقيدات التي كانت أيام الموحدين. وفي مقدمة هذه التسهيلات القبول بمبدأ التعامل التجاري في إطار منظم وبشكل مستمر من حيث أن هذا التعامل ضرورة تتطلبها المصالح المشتركة الدائمة بين الطرفين. وثاني هذه التسهيلات هي فتح موانئ هذه الدول أمام التجار المسيحيين والسماح لهم بممارسة نشاطهم المهني فيها مع ضمان أمنهم وأمن سفنهم وحرية تنقلهم بسلعهم في الأسواق الداخلية دونما قيود إلا بما تنص عليه المعاهدات.

لقد نتج عن هذه التسهيلات ازدهار ملحوظ في التبادل التجاري فتوسعت العمليات، وزاد حجم المبادلات وكميات المواد المتاجر فيها بحيث صارت إقامة التجار، أو من ينوب عنهم، بصورة دائمة في الموانئ والمدن التي لديهم فيها مصالح أمرا ضروريا وملحا. فظهرت الفنادق وهي مؤسسة تمثل جانبا مهما من العلاقات التجارية بين البلدان الإسلامية والقوى المسيحية الأوروبية بصفة عامة وحياة التجار الأوروبيين في البلدان الإسلامية بخاصة. وسيسعى هذا البحث إلى تسليط بعض الضوء على هذه المؤسسة في المغرب الأدنى الذي كانت تحكمه الأسرة أو الدولة الحفصية فيما بين القرن السابع الهجري الموافق للقرن الثالث عشر الميلادي والقرن العاشر الهجري الموافق للقرن السادس عشر الميلادي.

الفنادق : المعنى اللغوي والاصطلاحي

الفنادق جمع فندق وهي، حسب الأصمعي[1]، كلمة معربة، أي دخيلة على اللغة العربية دون أن يذكر أصلها. وحسب طوبيا العنبسي[2] فإن الكلمة يونانية الأصل مأخوذة من لفظ *Pandochai* أو *Pandokeion* حسب لاروس[3]، ويتركب هذا اللفظ من شطرين: *Pan* ويعني: كلّ و*Dochanai* ويعني: قَبلَ وأخذ أو يقبل ويأخذ، من حيث هما يدلان على الاستيعاب والاحتضان، فيكون المعنى إذن:

(1) ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) : لسان العرب. تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.

(2) طوبيا العنبسي: تفسير الألفاظ الدخيلة في العربية مع ذكر أصلها بحروفه.

(3) *Larousse Ethymologique*. ورسم الكلمة عند لاروس أصح.

يقبل ويحتضن ويستوعب كل شيء. ويمكن حسب هذا المعنى أن تدل هذه الكلمة، لغويا، على فضاء توضع فيه أشياء كثيرة. كما يمكنها أن تدل على مكان يقبل أو يستقبل عددا من الناس. وهنا نقترب من المعنى الاصطلاحي المقصود وهو منزل أو نزل، وهو ما ينطبق بدقة على الوظيفة التي يؤديها المبنى في الواقع. فكونه مخصصا للمسافرين فإنه يفترض فيه أن يحتضنهم ويستقبلهم بكل أمتعتهم ودوابهم، ويسمح لهم ببعض الاستقرار والراحة إلى حين قضاء حاجاتهم ومصالحهم.

وحسب ما نستنتجه من المصادر اللغوية العربية فإن ظهور هذه المؤسسة عند العرب وفي محيطهم التجاري، أي لدى الشعوب التي كانوا يتعاملون معها، ضارب في القدم. وهذا ما يفسر وجود الكلمة أو اللفظة في اللغة العربية منذ وقت مبكر؛ فيروي الفراء (144هـ – 208هـ)[4] أنه: "سمع أعرابيا من قضاعة يقول فنتق للفندق وهو الخان"[5] بمعنى أن الكلمة كانت مستعملة في بداية العصر الإسلامي؛ وهذا، دون شك، منذ ما قبل عودة العلاقات التجارية بين العرب، بهويتهم الإسلامية الجديدة، والمسيحيين. وكون الكلمة مستعملة في لهجة إحدى القبائل العربية الشمالية؛ فمن المؤكد أن دخولها إلى اللغة العربية قد تم في فترة أسبق قد تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام. وهو ليس بالأمر الغريب إذا علمنا أن عرب الجزيرة، في الجاهلية، كانت لديهم علاقات تجارية واسعة مع عرب الشام، الذين كانت بلادهم أهم مركز تجاري وأهم معبر للقوافل التجارية في الإمبراطورية البيزنطية، وكذلك مع بقية شعوب شرق البحر المتوسط عامة الذين كانوا يقصدون أسواق هذه المنطقة. وكل هذه الشعوب مجتمعة كانت تعيش تحت هيمنة سياسية بيزنطية، وفي بيئة ثقافية متأثرة باللغة اليونانية. ولابد أن التجار العرب، وكل التجار القادمين من بعيد، كانوا يقيمون خلال رحلاتهم التجارية في إقامات يطلق عليها هذا الاسم اليوناني الأصل، العربي النطق والشهرة. وهذا ما جعل ابن منظور يفسر، في قاموسه الكبير، لسان العرب، هذه الكلمة اعتمادا على لغة أهل الشام على وجه التخصيص فيقول: "الفندق بلغة أهل الشام خان من هذه الخانات التي ينزلها الناس مما يكون في الطرق والمدائن"[6].

ولعل قدم دخول هذه الكلمة لغة العرب واشتهارها عندهم ثم إعادة نشرها في لغة العلاقات التجارية في عالم الشرق الأدنى والبحر المتوسط على لسانهم، إضافة إلى انتشار المؤسسة، في حد ذاتها، في بلادهم أكثر من أي بلاد أخرى هو الذي جعل أغلب أصحاب القواميس، بالرغم من اعتراف بعضهم صراحة بأن الكلمة دخيلة على اللغة العربية، مثل ابن منظور، وبإشارة البعض الآخر لأصلها اليوناني مثل القاموس

(4) الفراء (يحي بن زياد أبو زكرياء): القاموس المحيط. إمام مدرسة النحويين الكوفية من مؤلفاته "معاني القرآن" و"الحدود".

(5) الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب): إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث، مؤسسة التاريخ العربي. مادة فندق.

(6) ابن منظور: لسان العرب، مادة فندق.

الفرنسي لاروس Larousse، يجمعون فيما بينهم على عروبة الكلمة. فابن منظور يشرحها لنا حسب ما تعنيه في لغة "أهل الشام" وهم عرب، ولم يهتم إطلاقا بمعناها في لغتها الأصل. وكذلك القاموس لاروس Larousse[7]، الذي يقول أولا إن "الكلمة عربية"، ثم ثانيا إنها– على سبيل الإشارة فقط– مأخوذة عن اليونانية، وتدل على المكان الذي ينزل فيه التجار. وكأن ابن منظور و محرري لاروس أرادوا إعطاء الأولوية والحق في امتلاك الكلمة إلى اللغة التي لها الفضل في استعمالها الاصطلاحي الشائع وفي إدخالها قاموس المعاملات التجارية.

أما المؤرخ الفرنسي لويس دو ماس لاتري L. de Mas Latrie[8]، وهو واحد من رواد مؤرخي العلاقات التجارية بين المسلمين والمسيحيين فيقول – دون الدخول في تفاصيل البحث في أصله كلمة فندق– إن الكلمة عربية ومعناها سوق أو مخزن، وتطلق على المكان المخصص لتخزين ولبيع السلع، وللإقامة الجماعية للتجار المسيحيين في البلاد الإسلامية. فكون الكلمة تطلق على مؤسسة منتشرة في كل المدن والموانئ العربية زيادة على كونها مستعملة في المعاهدات المبرمة بين التجار المسلمين والمسيحيين، علما أن النص العربي لهذه المعاهدات هو الأصل، فإن هذا، بالنسبة إليه، سبب كاف لاعتبار الكلمة عربية دون تردد.

وإذا كانت الكلمة قد دخلت إلى اللغة العربية منذ القدم، وصارت متداولة في كافة أنحاء العالم الإسلامي، فيما بعد، بحكم انتشار اللغة والثقافة العربيتين، فإنها كانت في الواقع أكثر استعمالا وانتشارا في بلدان الغرب الإسلامي منها في المشرق. كما أن معناها عندهم أدق وأوضح، لأنها تدل، قصرا، على المنشأة المخصصة لإقامة التجار الأجانب الذين يقصدون المدن والموانئ المغاربية ولتخزين سلعهم. في حين أن التجار المشارقة كانوا يستعملون إلى جانب كلمة فندق تسميات أخرى مثل الخان و كروان سراي ويستخدمون في حالات قليلة كلمة وكالة.

ومن الفائدة بمكان أن نشير إلى معاني هذه الألفاظ، ووظيفة كل منشأة لاستبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الفندق.

فالخان كلمة فارسية تعني مكان الإقامة[9]، وهو من هذه الناحية يشبه الفندق بالمفهوم المغاربي. لكن الخان في الشرق يمكن أن يقع داخل المدن أو خارجها أو حتى بعيدا عنها، وهذا ما يستخلص من التعريف الوارد في اللسان "... ينزلها مما يكون في الطرق أو في المدائن"[10]. فالخان يمكن إذن أن يقع بعيدا عن المدن

(7) *Larousse ethymologique: Fondouk*

(8) L. De Mas Latrie, *Relations*, p. 167

(9) أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة 1979: مادة خان.

(10) ابن منظور: لسان العرب، مادة فندق.

فيكون في الطرق الرابطة بينها وبين بعض داخل الإقليم الواحد، أو على نطاق أوسع في الطرق الرابطة بين الأقاليم أو بين الدول. لكنه عندما يكون على الطرق لا يكون، في حقيقة الأمر، لا خانا ولا فندقا بل يصير كروان سراي، لأن الخان والفندق مخصصان للإقامة الطويلة والمتاجرة في الوقت نفسه. أما كروان سراي، وهي كلمة فارسية أيضا، فتعني: استراحة القوافل[11]. ومعناها يدل بصورة مباشرة وصريحة على وظيفتها. و فيما يبدو فإنها هي المنشأة التي أطلقت عليها بعض القواميس العربية تسمية: "خان السبيل"[12]، أي الخانات التي تقع في السبل أي الطرق، بعيدا عن المدن. وهي محطات للاستراحة فقط، ولا تصلح للمتاجرة، لبعدها عن المراكز التجارية والأسواق. كما أن الإقامة بها قصيرة، المقصود منها أخذ بعض الراحة من عناء الطريق، وربما التزود ببعض الحاجات الضرورية للاستهلاك الخاص، كالماء أو بعض الأغذية الأخرى، تحسبا للمرحلة القادمة. ولكونها تقع على الطرق فإنها لم تكن خاصة بالتجار لوحدهم بل هي مفتوحة لباقي أصناف المسافرين كالحجاج وعابري السبيل وغيرهم من المتنقلين بين المدن وبين الأقاليم وكذلك بين الدول.

ويعود سبب انتشار هذه المحطات، كروان سراي أو خانات السبيل، في الشرق إلى كون الرحلات التجارية والأسفار هناك تتم في أغلبها برا في المحاور الرابطة بين جزيرة العرب والشام وبلاد فارس وبيزنطة على مسافات طويلة يستغرق قطعها الأسابيع والشهور؛ وهي بالتالي تتطلب وجود الكثير من محطات الراحة للمسافرين ولوسائل نقلهم، التي هي الحيوانات من حمير وبغال وجمال، التي تحتاج هي الأخرى إلى الراحة. أما غياب هذه المحطات في الغرب فيعود، فيما نرى، إلى كون الرحلات، بمختلف مقاصدها، تتم في الغالب بحرا. ولهذا كانت الرحلة بين السواحل الأوروبية والسواحل المغاربية تتم على مرحلة واحدة دون توقف، لأن السفن كانت تستطيع توفير، بقدر مقبول من الراحة، المبيت لكل المسافرين أثناء الرحلة، فاستغني عن هذه المحطات.

أما الوكالة فهي متجر كبير يقيم فيه التجار ويبيعون سلعهم. وهي، على خلاف الفنادق، غير خاصة بالأجانب بل تتبع ما يمكن أن نسميه نقابات التجار المحليين. وتتواجد بكثرة في مدن المشرق. وتتوزع في المدينة حسب التخصص، بمعنى أن كل وكالة تتخصص في سلعة معينة. ومازالت بعض معالمها في القاهرة موجودة حتى اليوم مثل "وكالة البلح" و"وكالة الغوري". وربما ارتادها التجار الأجانب لكن لاقتناء بعض

(11) *Le petit Larousse illustré*، 1973

(12) الفيروزآبادي: القاموس المحيط. مادة فندق ومادة فنتق. بطرس البستاني: قاموس المحيط. مكتبة لبنان (دت) مادة فندق.

حاجياتهم فقط وليس للإقامة والمتاجرة.

هذه إذن هي بعض الفروق بين هذه المؤسسات من الناحيتين اللغوية والوظيفية، وهي فروق، إذا أردنا الدقة، محسوسة. ومن الغريب أن القواميس العربية، قديمها وحديثها، لم تشر إلى هذه الفروق، ولم تهتم بها إطلاقا، وراحت تفسر الكلمات بعضها ببعض دون توخي الدقة. فبالنسبة إليها جميعا، الفندق والخان وخان السبيل وكروان سراي هي كلمات مترادفة تدل على شيء واحد. وهو تفسير، كما رأينا، غير صحيح أو، على الأقل، غير دقيق.

وفي الحقيقة، فإن هذا الخلط غير مألوف في القواميس العربية –ولسان العرب منها بخاصة– التي عودتنا على التدقيق في معاني الكلمات واستعمالاتها المختلفة ورصد كل، أو أغلب، شواهدها في مختلف مصادر اللغة العربية، حتى لم يتركوا معنى ولا شاهدا إلا ذكروه. فهل يعود الخلط وافتقار الدقة إلى كون الكلمات دخيلة على اللغة العربية؟

الفنادق في الدولة الحفصية

الفندق في الدولة الحفصية عبارة عن مؤسسة للتمثيل القنصلي والتجاري للقوى المسيحية التي كانت تربطها بها علاقات تجارية مستمرة ودائمة. لذا فإن الهدف من فتح الفنادق في المدن والموانئ التي كان يرتادها التجار المسيحيون لم يكن، في حقيقة الأمر، مقصورا على توفير مكان للإقامة المريحة لهم أثناء موسم تجاري محدد ولفترة زمنية معلومة. بل إن الهدف الأساسي منه هو توفير مقرات دائمة ولائقة لكل الدول الصديقة التي أبرمت معها معاهدات للتبادل التجاري والتمثيل القنصلي لتباشر منها إدارة مصالحها السياسية والاقتصادية. ومن ثم، فوجود الفنادق كان دليلا على تواصل العلاقات ودوامها. وبما أن العلاقات التجارية في ذلك الوقت هي الغالبة فقد بدت الفنادق كما لو كانت مؤسسة خاصة بالتجار. والحقيقة أن دورها، كما نرى، كان أشمل وأوسع.

والمنشأة الفندقية منشأة متعددة الصلاحيات، تضم بداخلها عدة هياكل وأجنحة نفعية، منها جناح سكني لإقامة التجار، وجناح لتخزين السلع، ومكاتب لتسيير الفندق ولقضاء شؤون ومصالح أفراد الجالية. وهي المهمة التي كان يقوم بها القنصل في أغلب الأحيان، وكنيسة[13] لتأدية العبادات والشعائر الدينية ولإقامة الاحتفالات في الأعياد والمناسبات الدينية وكذلك مدافن لدفن الموتى[14].

(13) معاهدة 1313/9/14 مع بيزة في Amari , *I diplomi*

(14) المعاهدة نفسها.

كما كانت توجد محال لتقديم الخدمات اليومية الضرورية لأفراد الجالية مثل محل لخياطة الملابس وآخر لصناعة الأحذية ولإصلاحها، وفرن "يختصون به على جري العادة"[15] "لعمل خبزهم"[16]، ومطعم لتقديم الوجبات اليومية للتجار النزلاء وكل أعوانهم الذين نعتقد أنهم كثيرون، وكذلك حانة لبيع الخمور[17]. وكل هذه الأجنحة مقامة حول ساحة عامة واسعة تستخدم كفضاء مشترك قد يتحول إلى سوق إذا اقتضت الضرورة ذلك[18].

أما الحمامات فنعتقد أن فنادق بعض الدول، وقد تكون كلها، كانت خلوا منها؛ لهذا فقد نصت بعض المعاهدات على حق التجار في "دخول حمام يختصون به يوما في الجمعة"[19] أي يوما في الأسبوع. مع احتمال، حسب ما يفهم من هذا النص، أن يخلى لهم لوحدهم؛ بمعنى أن يمنع دخول جاليات أخرى، وربما أهل البلد أيضا، معهم في نفس اليوم. مما يحتمل أن كل جالية كانت متفقة مع صاحب حمام معين على حجز حمامه طوال يوم في الأسبوع.

كما كان يوجد سجن، أو بالأحرى مكان مناسب، لتنفيذ العقوبات التي كان يصدرها القنصل من حين لآخر ضد بعض التجار أو أعوانهم إذا ما ارتكبوا أي خطأ، أو قاموا بأي اعتداء، على أي كان من المقيمين في الفندق، يتطلب العقاب[20].

إن وجود سجن داخل الفنادق يثير بعض الأسئلة عن نوعية الحياة اليومية التي كان يحياها التجار ومساعدوهم، وطبيعة العلاقات التي كانت قائمة بينهم. فالتجار بالرغم من انتمائهم في الغالب إلى نفس الطائفة (الجنسية بالمفهوم الحديث) إلا أن العلاقة بينهم لم تكن تخلو، فيما يبدو، من بعض الاصطدامات التي قد تعود بالدرجة الأولى إلى صعوبة إدارة المصالح الحيوية ضمن فضاء ضيق ومغلق، زيادة على أن الاحتكاك اليومي في مثل هذه الظروف، يصبح عاملا مساعدا على نشوء علاقات معقدة يصعب معها تفادي الاصطدامات، وربما عوقب بعضهم على تصرفات أخرى كالسرقة، فالمخازن التي كانت مملوءة بالبضائع والسلع لابد أنها أغرت بعض التجار أو مساعديهم على الإقدام على سرقتها، التي من المحتمل أنها

(15) المعاهدة نفسها.

(16) معاهدة 1303/11/21 مع أرغونة في *Los Documentos*

(17) Mas Latrie, *Relations*. p. 168; C.E. Dufourcq, *La vie quotidienne dans les ports méditerranéens au moyen age*. Paris, Hachette, 1975, pp 119-120.

(18) Brunschvig, *Les deux recits*. P168. Sayous, *Le commerce*, p. 79

(19) معاهدتا 713هـ-1313م. 755هـ-1353م في AMARI, *I diplomi arabi*, Mas Latrie, *Relations*, p.168, Dufourcq, *La vie quotidienne*, pp. 119-120.

(20) Mas Latrie, p.169

كانت ظاهرة متكررة ومزعجة حتى أنها تطلبت فتح منشأة عقابية.

إن وجود كل هذه الخدمات بداخل الفندق كان يوفر له قدرا من الاستقلالية، ويجعل علاقة التجار المسيحيين بالمحيط الخارجي محدودة جدا. فلم يكونوا، في هذه الحال، مضطرين للاعتماد على المدينة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. فقد كان خروجهم إلى المدينة يقتصر على قضاء بعض الحاجات البسيطة أو المستعجلة التي لا يوفرها الفندق. وهذا ما سمح لهم بتفادي الكثير من المتاعب التي قد تنتج عن الاحتكاك المباشر والمتكرر بالسكان المحليين. نستنتج هذا من خلو الوثائق من أية إشارة إلى أي نوع من الخصومات والمنازعات بينهم وبين أبناء المدن التي كانوا ينزلون بها. لقد ظل التعامل، فيما يبدو، مقتصرا على نظرائهم من التجار وموظفي المصالح التي ترتبط مباشرة بالعمل التجاري، مثل موظفي "الديوانة" أي الجمرك، وعمال الموانئ وكذلك المترجمين.

كانت كل الدول التي لها علاقات تجارية مع الدولة الحفصية تمتلك فنادق في كل المدن الساحلية الكبرى التي يؤمها التجار مثل طرابلس والمهدية[21] وتونس وقابس وصفاقس[22] وبونة وبجاية[23]. كما كانت تتواجد في بعض المدن الداخلية المهمة مثل قسنطينة[24]. أما باقي المدن الأخرى الأقل أهمية، وإن كانت ساحلية، مثل جيجل وسكيكدة[25] فكانت توجد بها مكاتب تجارية دائمة ومخازن للسلع[26].

تقع الفنادق بصفة عامة خارج المدينة، وتشكل مع بعضها البعض مجمعا يشبه مدينة صغيرة مغلقة أو ربضا[27] خاصا بالأجانب. ففي تونس مثلا كان مجمع الفنادق يقع خارج أسوار المدينة على بعد نصف ميل من باب البحر[28] وكان يتكون، حينما زارها أدورن Adorne[29] في أواسط القرن التاسع الهجري

(21) الحميري:الروض المعطار؛ مادة المهدية، ص 562.

(22) جاء في معاهدة 713هـ ذكر للمدن التي كان باستطاعة البيزانيين فتح فنادق فيها "وأن يكون لهم في بونة فندق يختصون بنزولهم فيه لا يشاركهم فيه غيرهم من النصرى (كذا) وأن يجروا فيه على عوايدهم في حضرة تونس. وكذلك في قابس وصفاقس وطرابلس" وانظر في الحميري كل مدينة في مادتها، وكذلك في الوزان: وصف إفريقيا: ترجمة وتقديم وتعليق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي بيروت. 1984.

(23) الحميري: نفس المصدر.

(24) Mas Latrie, p. 169. Dufourcq, p. 116

(25) Dufourcq, *Idem*

(26) مارمول كربخال: إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط 1989. ج 3، ص 37.

(27) الوزان: ص 74.

(28) الوزان: نفس المصدر والصفحة.

(29) Brunschvig, *Deux recits*, p. 186

(الخامس عشر ميلادي)، من فندق الجنويين وفندق البنادقة وفندق الفلورنسيين وفندق القطلانيين[30]. غير أن أهمها كانا فندقي البنادقة والجنويين اللذين كان يحتوي كل منهما على عدة مبان ضخمة منها، في فندق جنوة مثلا، كانت توجد "كنيسة غاية في الجمال... تقام فيها الصلوات كل يوم"[31]. وبالرغم من تلاصق الفنادق بعضها ببعض إلا أن كل فندق كان يشكل وحدة مستقلة استقلالا تاما عن بقية الفنادق الأخرى، فقد كانت تقوم جدران سميكة بالفصل بينها[32]، ولكل فندق باب واحد[33] يقوم بالحراسة عليه "بوابون أمنا (كذا)"[34] غالبا ما يكونون من المسلمين[35]، ويخضعون لسلطة القنصل[36].

ويعود هذا الفصل التام والحراسة المشددة إلى عدة أسباب منها:

النزاعات التي كانت قائمة بين الدول الأوربية. وخوفا من انتقال هذه النزاعات إلى الجاليات المقيمة في الفنادق بتونس، كان على الحفصيين، بمعاونة كل الدول الأخرى التي تربطها بها معاهدات، اتخاذ كل الإجراءات والاحتياطات اللازمة للحيلولة دون ذلك. وأول هذه الإجراءات هو منع الأجانب من الدخول إلى الفنادق إلا بإذن خاص.

وكذلك المنافسة القوية بين التجار لعقد الصفقات، التي تنتج عنها حساسية شديدة بينهم، تجعل كل جالية حريصة على إحاطة كل جوانب حياتها داخل فندقها بالسرية التامة. وذلك بالرغم من أن المعاهدات كانت تنص صراحة على منع إلغاء أي صفقة بيع أو شراء كان قد تم إبرامها مع أحد الأطراف بسبب بعض الإغراءات التي قد يتقدم بها طرف ثالث[37].

وزيادة على هذا، فإن الفنادق كانت بها محال وحوانيت ومخازن مملوءة بالسلع والبضائع، في أغلب الأوقات، يجب السهر عليها وحمايتها، وهذا يتطلب منع أي غريب من الدخول إليها كإجراء وقائي.

---

(30) Brunschvig, *Les deux recits*, pp. 186-187 . الوزان ص 74 لا يذكر سوى فنادق الجنويين والبنادقة والقطلانيين. والسبب يعود فيما يبدو إلى التغيرات التي تكون قد طرأت فيما بين الزيارتين.

(31) Mas Latrie, *Relations*, p. 167. Brunschvig, *Idem*

(32) Mas Latrie, *Relations*, p. 167; Brunschvig, p. 186

(33) Brunschvig, *Idem*

(34) معاهدة سنة 713-1313 مع بيزا وكل المعاهدات اللاحقة.

(35) المعاهدة ذاتها.

(36) Mas Latrie, *Relations*, p. 167

(37) المعاهدة ذاتها تنص على أنه "لا يمنع بيشاني من اشتراء سلعة بسبب جنوي أو غيره من النصرى (كذا)". كما تنص في مادة أخرى على أنه "إذا اشترا (كذا) أحد منهم سلعة من السلع.. لايفسخها عليه لا المشتغل الذي باعها ولا الذي يأتي بعده إذا لم يكن في البيع ريبة ولا دلسة ولم يكتم من الثمن المذكور شيئا".

إلى جانب هذا، فإن الفندق كان يعد بيتا خاصا بالأمة التابع لها[38] وسوقا لسلعها[39]، كما تنص عليه بوضوح المعاهدات المبرمة مع بيزا ومنها معاهدة 713هـ–1313م التي جاء فيها أنه يحق لتجارها أن يكون لهم "في كل البلاد الساحلية من البلاد الإفريقية وما إليها المعلومة نزولهم فيها للتجارة في دواوينها فندق يختصون به لتجارتهم لا يشاركهم في سكناه غيرهم من النصرى (كذا)"[40]. وقد ورد هذا النص بالعبارات نفسها في معاهدة 755هـ–1353م. وكذلك الشأن مع أرغونة حيث نصت معاهدة 701هـ–1301م[41] على أن "يسكنون في فندقهم على عادتهم لا يشاركهم في ذلك غيرهم".

غير أن الحظر لم يكن يشمل التجار الذين يفدون إلى تونس على متن سفن بيزا أو سفن أرغونة وكذلك سفن جنوة والبندقية، إذ من المفروض أن تكون معاملتهم على أنهم من رعاياهم، قياسا على ما نصت عليه المعاهدات بشأنهم في المجالات الأخرى. وعلى أية حال فقد أدخل على هذه المادة تعديل ابتداء من معاهدة 761هـ–1360م[42] مع أرغونة حيث أصبحت تنص على أن "... لا يسكن معهم من غير صنفهم إلا برضاهم". ومعاهدة 800هـ–1396م[43] مع بيزا التي نصت هي الأخرى على أن "لا يسكن معهم إلا من يريدوه (كذا)". وربما أدخل هذا التعديل بسبب تزايد أعداد التجار الأجانب أو بتعبير آخر الغرباء القادمين تحت حماية الأمم التي تربطها معاهدات مع الحفصيين، مثل التجار الفلورنسيين الذين كانوا يأتون مع البيزانيين. فكان على الطرفين، الحفصي من جهة والقوى الأوروبية من جهة أخرى، أن يأخذا بعين الاعتبار هذه التحولات. خاصة وأن موازين القوى في إيطاليا بدأت تميل منذ مطلع القرن الخامس عشر لصالح فلورنسا، القوة الناشئة، على حساب بيزا التي بدأت في الأفول. أما بالنسبة للأشخاص العاديين فلم يكن يسمح لهم بالدخول إلا بصحبة المترجمين المعتمدين أو أحد موظفي ديوان الجمارك[44].

غير أن هذا لا يعني أن الفنادق، من حيث هي عقارات، كانت ملكا للدولة التي تتبعها أو بتعبير أدق تسكنها. فالحقيقية، كما تظهر من خلال المعاهدات والمراسلات المتبادلة، أنها كانت توضع تحت تصرفها

(38) Dufourcq, *La vie quotid.*, p. 117

(39) Sayous, *Le commerce des européens a Tunis depuis le 12 s. jusqu'à la fin du 16 s.* Paris1929,. p. 78.

(40) معاهدة 713–1313 وكذلك معاهدة 753–1351 في M. Amari, *I diplomi arabi, archivio. fiorentino*. الوثيقة رقم 116 في M. Alarcón Santón et R. García de Linares, *Los documentos*. Madrid 1940.

(41) الوثيقة رقم 116 في M. Alarcón Santón et R. García de Linares, *Los documentos*. Madrid 1940.

(42) معاهدة 25 صفر 761 –15 يناير 1360 الوثيقة رقم 140 مكرر في المصدر ذاته.

(43) Amari, *I diplomi*.

(44) Mas Latrie, *Relations*, p. 171.

فقط. أما الملكية الفعلية للعقار فتبقى للدولة المضيفة، أي الدولة الحفصية. لذا فإنه متى ترك التجار الفندق فإنه يعود تلقائيا بجميع مرافقه إليها. ولا يجوز أبدا للتجار التصرف فيه كبيعه أو كرائه.

نستخلص هذا من رسالة مؤرخة في شهر ذي القعدة 707هـ – مايو 1308م[45]بعث بها السلطان الحفصي محمد أبو عصيدة إلى الملك الأرغوني خايمي الثاني Jaime II يحتج فيها على تصرف التجار الأرغونيين الذين أرادوا كراء الفرن التابع للفندق لأحد المتعاملين المسلمين، وهو أمر غير مقبول تماما استنادا على ما هو متعارف عليه، يقول في رسالته: إنه "متى استغنوا عنه فيرجع كرائه (كذا) للديوان ... لأنهم إنما أعطوا فرنا ولم يعطوا كراء فرن، وعلى هذا مشت العادة قديما وحديثا". والسبب هو أن الدولة الحفصية هي التي كانت تقوم ببناء هذه الفنادق وكذلك بالترميمات التي تستوجب مع الزمن.

فمعاهدة 761هـ–1360م[46] مع أرغونة تنص على أن تبني لهم الدولة الحفصية "فنادقهم المعروفة لسكناهم وتصلح بيوتها ومخازنها ". وبناء عليه فقد شرع السلطان الحفصي، فور الإمضاء على المعاهدة، في إنجاز ما اتفق عليه. فبعث إلى الملك بيدرو الرابع Pedro IV رسالة[47] يخبره فيها بذلك فيقول: "... وها نحن نشرع في بناء الفنادق لسكنى من يصل من أهل تلك الطاعة" وبخصوص الإصلاحات والترميمات فقد نصت عليها معاهدة سنة 800هـ– 1397م وما تلاها من معاهدات مع بيزا والتي جاء فيها أنه "على الديوان بناء ما اختل من الفناديق (كذا)"[48].

كانت الفنادق تتمتع بالحصانة، فلا يجوز اقتحامها بالقوة والقيام بعمليات تفتيشها أو ملاحقة الفارين إليها مهما كانت الأسباب[49]. وإذا دعت الضرورة للقيام بهذه الإجراءات الاستثنائية فلا بد أن تكون بمعرفة القنصل، وبالتعاون معه. وبصفة عامة فإن حصانة الفنادق كانت محترمة إلى درجة كبيرة من طرف السلطات الإسلامية[50]. والدليل على هذا استمرار الفنادق في تأدية وظيفتها بدون أية مضايقات حتى أثناء الحملات العسكرية التي كانت تشنها بعض القوى المسيحية، من بين التي لها فنادق، على تونس. وكذلك عدم اقتصاص المسلمين من القناصل والتجار عندما يتم خرق المعاهدات من طرف القراصنة المسيحيين. ومن

(45) الوثيقة 120 في *Los documentos*

(46) الوثيقة رقم 140 مكرر في المصدر ذاته.

(47) الرسالة بتاريخ 15 ربيع الأول 761 هـ الموافق ل4 فيفري 1360.

(48) معاهدة سنة 800 هـ–1397م في Amari, *I diplomi*

(49) Mas Latrie, *Relations*, p. 171. Sayous, *Le commerce*, p. 78. Dufourcq. *La vie*, p. 117

(50) Dufourcq, p. 119

المحتمل، كما يقول ديفورك، أن بعض الاستثناءات قد حدثت، لكنها لم تؤثر على مجريات الأمور[51].
إن موضوع الفنادق في الحقيقة موضوع واسع، ويحتوي على جوانب كلها على درجة كبيرة من الأهمية. ولا يدعي هذا البحث المتواضع أنه تناولها كلها، كما أنه لا يدعي أنه أعطى الجوانب التي تناولها كل ما تستحق من الاهتمام. ويعود هذا أساسا إلى المراجع التي أتيح لنا الاطلاع عليها وهي من القلة بحيث لم نستطع التوسع والتعمق أكثر. لهذا فإننا عازمون على العودة إلى هذا الموضوع من جديد، بعد أن نجمع له المزيد من المادة لإنجاز عمل أكثر فائدة.

* * *

قائمة المصادر والمراجع العربية والمعربة

1- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب. تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي. دار المعارف، القاهرة (دت).
2- الفيروزآبادي: (مجد الدين محمد بن يعقوب) القاموس المحيط. إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث مؤسسة التاريخ العربي.
3- الحميري (محمد بن عبد المنعم) الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، الطبعة الثانية 1980.
4- بطرس البستاني: قاموس المحيط. مكتبة لبنان.
5- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل. دار المعارف القاهرة 1979.
6- أبو الحسن الوزان: وصف إفريقيا. ترجمة وتقديم وتعليق محمد الحجي، دار الغرب الإسلامي بيروت 1984.
7- مارمول كرباخال: إفريقيا. ترجمه عن الفرنسية محمد حجي وآخرون. دار المعرفة للنشر والتوزيع الرباط 1989.
8- طوبيا العنبسي: تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه. القاهرة 1988.

9- *Le Petit Larousse Illustré*. 1973
10- Albert Dauzat, Jean Dubois, Henri Mitterrand, *Nouveau dictionnaire*

(51) Dufourcq, p. 119

étymologique et historique. 5é édition 1971
11- Maximilliano Alarcón y Santón et Ramón García de Linares, *Los Documentos árabes del archivo de la corona de Aragón*. Publicaciones de las Escuelas de Estudios Árabes de Madrid y Granada. 1940.
12- Michele Amari, *I Diplomi arabi dgli archivio fiorontino*. Florence 1863.
13- Louis de Mas Latrie, *Relations et commerce de l'Afrique septentrionale ou Maghreb avec les nations chretiennes au moyen àge*. Paris 1886.
14- Andre Sayous, *Le commerce des Europeens à Tunis depuis le 12é siecle jusqu'à la fin du 15é siecle*. Societé d'édition geographique maritime, Paris, 1929.
15- Robert Brunschvig, *Deux récits de voyages en Afrique du nord*. Paris 1936.
16-Charles Emmanuel Dufourcq, *La vie quotidienne dans les ports méditerranéens au moyen àge*. Provence- Languedoc-Catalogne. Hachette. Paris 1975.